

التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر  
دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

**Public finance for the agricultural sector and rural development in Algeria  
An analytical study for the period 2000-2015**

تمار توفيق<sup>1</sup>، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر  
عزالدين عبد الرؤوف<sup>2</sup>، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

**TEMAR Toufik, Mouhammed BOUDIAF University M'sila, Algeria  
AZZEDDINE Abderraouf, Mouhammed BOUDIAF University M'sila, Algeria**

**ملخص:**

عرفت المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي ومجالات التنمية الريفية من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال للفترة 2000-2015 زيادة في حجم مخصصاتها المالية، حيث تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم هذا القطاع. غير أنه تم في سنة 2013 دمج مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغته الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية. في هذا البحث سيتم التعرض لمختلف الصناديق التي تم إنشاؤها بعد سنة 2000، وكذا مختلف صيغ القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي. الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، القطاع الفلاحي، حسابات التخصيص، القرض الفلاحي.

**Abstract:**

The financial allocations to the agricultural sector and rural development activities through the processing budget and the utilization budget for the period 2000-2015 increased the size of their financial allocations. A group of specialized funds was established to support the implementation of this plan and the subsequent policies and programs. However, in 2013, the various funds were merged into two funds only. This is in addition to the policy of support based on the agricultural loan in its various forms of agricultural activity and non-agricultural activity in rural areas.

In this paper, various funds created after 2000, as well as various forms of bank loans directed at the agricultural sector, will be exposed.

**Keywords :** rural development, agricultural sector, specialized funds, agricultural loan .

**مقدمة:**

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المناطق الريفية، فقد عرفت هذه الفترة أي منذ سنة 2000، استفادة الفلاحين والموالين في سنتي 2001 و2009 من مسح لديونهم والمقدرة بـ 15 مليار دج و41 مليار دج على التوالي، وهذا بهدف تحفيز

<sup>1</sup>Toufik.temar@univ-msila.dz

<sup>2</sup>Abdelraouf.azzeddine@univ-msila.dz

الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، وتشجيع عالم الفلاحة على بذل الجهود المكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها<sup>1</sup>.

إضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج. غير أنه تم في سنة 2013 دمج مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغته الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.

في هذا البحث سيتم التعرض لمختلف الصناديق التي تم إنشاؤها بعد سنة 2000، وكذا مختلف صيغ القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي.

### أولاً: المؤسسات التي تمويل الفلاح في الجزائر

هناك شكلان أو نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعاً، وهي:

**1- المؤسسات التي تمويل الفلاح عيناً:** تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للمزارعين، وخاصة الموارد التي هو في حاجة إليها، ومن هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط (SAP)، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات (CAPCS) حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث ... الخ، حيث تقدم مثلاً هذه القروض في موسم الحرث والزرع وكذلك أيضاً في موسم جمع المحصول الزراعي. ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلاً من أشكال التمويل للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود، وإنما يتحصل فقط على مواد عينة أو خدمات ومن ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط. ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة 4,5%<sup>2</sup>.

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها من خلال فترة معين مع تقديم كل متطلبات العملية من الكالأ والعلف، حيث تحسب على المستفيد بسعر معين لكلغ الواحد، ثم تشتري عليه بنفس السعر أو زائد بقليل. لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف التعاونية إما أن تكون صغيرة أو ضعيفة. وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية في عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكالأ والعلف.

**2- المؤسسات التي تمويل الفلاح نقداً:** هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية ك شراء بعض حاجياته الخاصة، أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية، ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر البنك

الوطني الجزائري من ( 68 / 82 )، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ( BADR ) ابتداء من 1982 زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير.

تختلف قروض هذه المؤسسات فقط من حيث مدتها، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين:

- قروض قصيرة المدى: وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة وعادة ما تكون موسم فلاحي، وتسهل مثلا هذه القروض بقروض الحملة أو مصاريف الحملة. وكما هو معروف فإن موسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية.
- القروض المتوسطة الأجل: وهي القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تتراوح ما بين 2 و 5 سنوات، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، ك شراء الجرارات وآلات السقي.
- القروض الطويلة الأجل: وهي القروض التي لا ترد إلا بعد فترة طويلة تصل في بعض الأحيان حتى 25 سنة. وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة، وحيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الإسطبلات، وتجهيزاتها بناء مأوي الدجاج وتجهيزاتها.

#### ثانيا: صناديق تم إنشاؤها بين سنة 2000 وسنة 2005:

في إطار سعي الدولة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، وخاصة مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة.

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **FNRDA**: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 في نص المادة 94 من القانون 99-11 المؤرخ في 32/12/1999، الي نصت على فتح حساب تخصيص في الميزانية يحمل رقم 067-302 بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **FNDA** الذي كان قد خصص له حساب التخصيص الخاص بالميزانية 052-302 وصندوق ضمان سعر الإنتاج الفلاحي **FGPA** والذي كان قد خصص له هو الآخر حساب التخصيص الخاص بالميزانية 067-302<sup>3</sup>، هذا الأخير الذي استفادة خلال الفترة من 1995 إلى 1999 مبلغ إجمالي 29346,2 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 90%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 22404 مليون دينار<sup>4</sup>.

ويهدف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للبلاد، وتوسيع الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكثيف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الانتاجية<sup>5</sup>.

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2005 بمبلغ إجمالي قدره 183815,8 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة حوالي 95%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 181368,7 مليون دينار<sup>6</sup>.

وتتمثل قائمة النشاطات المدعومة من طرف الصندوق كما يلي<sup>7</sup>:

- العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والانتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتهيئتها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي؛
  - العمليات المتعلقة بتنمين المنتوجات الفلاحية والتي تشمل إنجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية؛
  - العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛
  - العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجنيد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛
  - المساهمات التي تهدف إلى تأمين المنتوجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.
- 2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه، وبذلك بإقتال حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302<sup>8</sup>، ويهدف إلى<sup>9</sup>:
- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
  - التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
  - تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
  - تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبحث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛
  - تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
  - التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
  - دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات)؛
  - تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأمراض؛
  - التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة؛
  - المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات؛
  - المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

جدول 01: الوضعية المالية لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (حساب التخصيص 071-071-302) للفترة 1999-2013 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الرصيد المتجمع	النفقات	الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	الإيرادات + الرصيد			
1999	0,00	0,00	25,40	25,40	25,40	25,40	
2000	25,40	0,00	129,20	129,20	154,60	154,60	
2001	154,60	170,00	58,80	228,80	383,40	260,40	
2002	260,40	110,00	37,30	147,30	407,70	10,00	
2003	10,00	110,00	58,50	168,50	178,50	155,60	
2004	155,60	110,00	52,10	162,10	317,70	57,70	
2005	57,70	290,00	56,70	346,70	404,40	219,10	
2006	219,10	800,00	80,50	880,50	099,60	384,90	
2007	384,90	100,00	33,60	133,60	518,50	24,80	
2008	24,80			1444,5	1469,3	753,3	
2009	753,3			419,3	1172,6	419,3	
المجموع				4085,9		419,3	

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P51.

محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم ولاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001-2012

من الجدول السابق يتبين أنه لم يُشرع في استخدام إيرادات الصندوق إلا سنة 2001، كما أن الصندوق استفاد خلال الفترة 2000-2007 من مبلغ إجمالي قدره 2222,1 مليون دينار، تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 76%، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق بلغت أكثر من 88%، وهو ما يعبر عن الحاجة الماسة للصندوق لتنفيذ العمليات التي يختص بتمويلها.

في سنة 2008 شهد مجموع المخصصات المالية للصندوق طفرة مهمة، حيث بلغت 1444.5 مليون دينار، أي زيادة بنسبة 819.12% مقارنة بسنة 2007، وفي المقابل بلغ حجم النفقات لذات السنة 716 مليون دينار أي زيادة بنسبة 45.02% مقارنة بسنة 2007، أي أن ارتفاع المخصصات لم يقابله ارتفاع موازي في النفقات، لذلك فإن مجموع المخصصات المالية للصندوق في سنة 2009 لم تتعدى 419.3 مليون دينار في حين أن النفقات لذات السنة بلغت 753.3 مليون دينار.

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 3 993 988 963,64 دينار جزائري استهلك منها 32,96%<sup>10</sup>.

وقد عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA بتسيير الحساب، كما لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب.

3- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS**: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002<sup>11</sup>، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 109-302، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)، بالإضافة إلى تسمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الأغنام)، وكذا حماية مداخيل المربين والفلاحين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي أو نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)<sup>12</sup> وهناك أعمال أخرى مؤهلة للاستفادة من دهم الصندوق وهي<sup>13</sup>:

- مكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء وأشرطة غابية، غرس شجيرات تضليل القطيع، أشغال صيانة الأراضي والمياه، تثبيت الكثبان)؛
- صيانة وتنمية المراعي (أغراس رعوية غير مسقية، أغراس رعوية في مناطق السيول، صيانة الأغراس الرعوية، بذر المراعي، جمع البذور الرعوية العلفية المحلية، صيانة إكثار الأغذية الحلافوية، مشاتل إنجاز البذور الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة، فتح طرق فلاحية، إصلاح الطرق الفلاحية، إيصال الطاقة الكهربائية واقتناء التجهيزات المستخدمة الطاقة الشمسية والرياح)؛
- تنظيم الرعي (إنجاز نقاط ماء رعوية والمتمثلة في الآبار الرعوية والجب والغدير والسد التقليدي وتهيئة المصدر المائي والسواقي وقنوات الري، إعادة الاعتبار لنقاط الماء الرعوية والمتمثلة في الآبار والآبار الارتوازية والجب والغدير والسد التقليدي والينابيع، تجهيزات الضخ والمعدات التابعة للآبار الارتوازية والآبار الرعوية)؛
- المصاريف المرتبطة بالجدوى والتكوين المهني للمربين والإرشاد التقني ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمات الوزارية رقم 36 المؤرخة 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية، المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم

هذه البرامج فتح لها فروع في حساب هذا الصندوق، وهما حساب عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا. وقد جاءت التعليمات الوزارية رقم 2027 المؤرخة في 17 ديسمبر 2008، المحددة للكيفيات التقنية، الإدارية والمالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من الصندوق، حيث حددت كيفيات صياغة برامج جوارية لمكافحة التصحر، من خلال تحديد مفهوم مكافحة التصحر باعتباره الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية حماية وصيانة الموارد الطبيعية والرعوية النباتية والمائية، وحددت مفهوم تنمية الرعي باعتبارها الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية التثمين الأمثل والتسيير الأحسن للموارد الطبيعية من أجل أهداف التربية الرعوية.

**جدول 02: الوضعية المالية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (حساب التخصيص 109-302) للفترة 2002-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)**

السنة	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع	
2002	0,00	500,00	0,00	500,00	0,00
2003	0,00	4 000,00	0,00	4 000,00	2 000,00
2004	2 000,00	3 660,00	0,00	3 660,00	0,00
2005	0,00	5 108,00	0,00	5 108,00	1 908,00
2006	1 908,00	7 160,00	0,00	7 160,00	5 512,40
2007	5 512,40	11 435,00	0,00	11 435,00	16 947,40
المجموع		31 863,00	0,00	31 863,00	16 947,40
%		100,00	0,00	100,00	53,19

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P53.

من الجدول السابق يتبين أن الصندوق لم يستفد من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2007-2002 من مبلغ إجمالي قدره 31863 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة لم تتجاوز 47 رغم أنها بلغت 100% لسنتي 2002 و 2004. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 28 804 746 025,79 دينار جزائري استهلك منها 14,52%<sup>14</sup> على غرار الحساب 302-071 لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 302-109.

**4- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق لامتياز FDRMVT: أنشئ بموجب قانون**

المالية لسنة 2003<sup>15</sup>، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 302-111، وقد حل محل صندوق

استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي، وتشجيعهم على استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهذا لإشراك السكان المحليين في تنمية الإقليم، إضافة إلى العمل على حماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة الانجراف والتصحر وتشجيع استغلال الأراضي في الجنوب، وتتنضح الأهداف التي يرمي الصندوق تحقيقها من النشاطات التي يدعمها، وهي<sup>16</sup>:

- عمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، وتثمين المنتجات الفلاحية؛
- عمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول لمحيط الأراضي...؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق ومنها إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، وتأدية خدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية،...).

وقد عرف هذا الصندوق تطوراً في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث فتحت حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حساب عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب ثالث تحت عنوان برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا، وتهدف هذه البرامج إلى<sup>17</sup>:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه؛
- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الإنزلاقات والتصحر، غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي بدعم زراعة الأشجار المثمرة والكروم وغرس النخيل، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات؛
- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة والاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.<sup>18</sup>

**جدول 03: الوضعية المالية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (حساب التخصيص 111-302) للفترة 2003-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)**

السنة	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			3-2+1	-3-	2+1
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
2003	0,00	2 840,00	0,20	2 840,20	840,20	2 000,00	2 840,20
2004	840,20	8 000,00	0,00	8 000,00	0,20	8 840,00	8 840,20
2005	0,20	15 014,30	0,20	15 014,50	2 014,70	13 000,00	15 014,70
2006	2 014,70	12 389,60	0,10	12 389,70	7 904,40	6 500,00	14 404,40
2007	7 904,40	20 264,00	0,02	20 264,02	19 768,42	8 400,00	28 168,42
المجموع		58 507,90	0,52	58 508,42	19 768,42	38 740,00	
%		100,00	0,00	100,00	33,79	66,21	

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P55.

من الجدول السابق يتبين أن إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة التي استفاد منها الصندوق لم تتجاوز 520 ألف دينار، وقد استفاد خلال الفترة 2003-2007 من مبلغ إجمالي قدره 38740 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة بلغت 66,21%، وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 137 306 446 078,40 دينار جزائري استهلك منها 11,57%<sup>19</sup>.

على غرار الحسابات السالفة الذكر لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 109-302.

**ثالثا: صناديق تم إنشاؤها بين سنة 2005 وسنة 2013**

بعد مرور أربع سنوات من تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونظرا لتوسع المخطط إلى الأبعاد الريفية، وكذا بالنظر للنقائص التي عرفت هذه الفترة من تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين إلى اللامبالاة، إضافة إلى عدم وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم هذه، بسبب كل هذا جاء إصلاح 2005 ليعطي أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع، وتسهيل شروط الحصول عليه، وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج دعم جديدة منها تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية، وكذا بإنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة<sup>20</sup>. حيث تم فتح فروع حسابية خاصة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، أما الصناديق الجديدة التي أنشئت فهي كما يأتي:

1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي **FNDIA**: أنشئ بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حمل نفس حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302-067، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **FNRDA** ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.<sup>21</sup>

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2006-2007 ببلغ إجمالي قدره 59062,1 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 97%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 38500 مليون دينار<sup>22</sup>. أما سنة 2013 فبلغت التخصيصات المالية للحساب 268 762 820 359,78 دينار جزائري، استهلك منها ما أقل من 10%<sup>23</sup>.

ويتكفل الصندوق بالنفقات التالية<sup>24</sup>:

- إعانات تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- إعانات عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتميبتها؛
- إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.

وكان الصندوق محل تعليمات تهدف إلى الرقابة على وتقييم الحساب الخاص به، حيث قررت الوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن يتم التكفل بالنفقات المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تمنح التخصيصات المالية المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين الوزارة والهيئات المالية المتخصصة المذكورة أعلاه والتي تحدّد الكيفيات والإجراءات التي تخضع لها العلاقات بين الطرفين، كما تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، هذا وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية

لوزارة، إضافة إلى ذلك تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كل ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية ومالية سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كل سنة مالية إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات الممنوحة سنويا<sup>25</sup>.

2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي **FNRPA**: أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت حساب تخصيص خاص رقم 121-302، يتكفل بالنفقات المتعلقة بإعانات حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، إضافة إلى إعانات ضبط المنتوجات الفلاحية.

يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الفلاحون والمربون، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتمثين المنتوجات الفلاحية.

جدول 04: الوضعية المالية الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (حساب التخصيص 121-302) للفترة 2005-2009 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	-1- الرصيد في 1 جانفي	-2- إيرادات السنة			-3- النفقات	3-2+1 الرصيد
		المجموع	إيرادات أخرى	تخصيصات الميزانية		
2005	0,00	8 500,00	0,00	8 500,00	0,00	8 500,00
2006	8 500,00	0,00	0,00	8 500,00	8 500,00	0,00
2007	0,00	8 500,00	0,00	8 500,00	6 000,00	2 500,00
2008	2 500,00	12 000,00	0	14 500,00	5 500,00	9 000,00
2009	9 000,00	3 000,00	0	12 000,00	9 914,50	2 085,50
المجموع		32 000,00	0	32 000,00	29 914,50	2 085,50
%		100,00%	0,00%	100,00%	93,48%	6,52%

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P57.

محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001-2012 من الجدول السابق يتبين أن الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي لم يستفد من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2005-2009 من مبلغ إجمالي قدره 32000 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة تجاوزت 93.48%. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 121 921 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 32,83%<sup>26</sup>.

على عكس الحسابات الحسابات السالفة الذكر كان هذا الحساب محل عدة إجراءات وتعليمات هادفة للرقابة الصارمة على سيره، حيث عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR دفع النفقات المتعلقة بالعمليات التي يمولها الحساب كما تنص على ذلك التعليمات الوزارية الصادرة بتاريخ 2006/04/24، والتي نصت كذلك على أن تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، كما وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة ، هذا إضافة إلى ضرورة أن تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كلّ ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية ومالية سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كلّ سنة مالية إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات الممنوحة سنويا<sup>27</sup>.

3- الصندوق الخاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA: أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت حساب تخصيص خاص رقم 126-302، وحسب المدة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، يتكفل الصندوق بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربّي المواشي وصغار المستغلين وبنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي<sup>28</sup>.

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 12 162 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 26,7%<sup>29</sup>.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى، ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم. وقد تطلبت هذه السياسة إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعات الغذائية.

#### رابعا: صناديق تم إنشاؤها سنة 2013

تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في المناطق الريفية، وكل مناطق الوطن من جبال، سهوب وصحراء، كما شملت الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ومن أجل زيادة فاعلية الدعم وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، تمّ إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الفلاحية وآخر يختص بالتنمية الريفية.

فتم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين فقط، وهما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA، و الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR.

1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، فتح حساب تخصيص خاص رقم 139-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 067-302 الخاص بالصندوق الوطني للتنمية

الاستثمار الفلاحي FNDIA ورقم 302-071 الخاص بصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP ورقم 302-121 الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي FNRPA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302-139. ويتضمن التالي<sup>30</sup>:

- تطوير الاستثمار الفلاحي؛
- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- ضبط الانتاج الفلاحي.

وتخصص إعانات هذا الصندوق للعمليات التالية<sup>31</sup>:

- تطوير الانتاج والانتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار عقد القرض الإيجاري؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية؛
- الأعمال المرتبطة بحماية الصحة النباتية وتطوير الصحة الحيوانية؛
- الإعانات المتعلقة بحماية مداخل الفلاحين.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار تطوير الاستثمار الفلاحي أو ضبط الإنتاج الفلاحي:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين ضبط المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها؛
- المزارع النموذجية.

2- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 302-140 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقلل حسابات التخصيص رقم 302-109 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS ورقم 302-111 الخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTVC ورقم 302-126 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302-140، ويتضمن التالي:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛

- دعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

ويقوم هذا الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى<sup>32</sup>:

- مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- تنمية الانتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية، وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- عمليات استصلاح الأراضي وعمليات التنمية الريفية؛
- تنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار:

- تطوير الاقتصاد الرعوي والسهوب ومكافحة التصحر والاستثمار الفلاحي:
  - ✓ المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي والحفاظ عليها؛
  - ✓ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في ميادين إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي وتثمينها؛
  - ✓ المزارع النموذجية.
- التنمية الريفية:
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في التنمية الريفية؛
  - ✓ المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذا المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي يحملهم الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية، تبعة إنجاز مشاريع وأعمال التنمية الريفية في المناطق المحرومة أو القابلة للترقية؛
  - ✓ المستثمرون في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية؛
  - ✓ العائلات الريفية؛
  - ✓ الجمعيات والتعاونيات والتجمعات الأخرى.
- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
  - ✓ المستثمرون الفلاحون بصفة فردية أو جماعية؛
- دعم المربين وصغار المستثمرين الفلاحين:
  - ✓ المربون وصغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

## خامسا: القروض الفلاحية

شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمّن طويل كون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2000-2001 تم تجديده للقيام بالمهام المنوطة به، ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرنامج كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي. حيث تمنح الدولة تسهيلات كثيرة ومساعدات عدة للفلاحين والمستثمرين في مجال الأنشطة المرتبطة بالزراعة لتنفيذ مشاريعهم والتوسع فيها، من خلال صيغ عدة سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، مع تكفل كلي أو جزئي بالفوائد وتقديم دعم ومرافقة تقنية إذا لزم الأمر، وهذا كله بهدف تنشيط القطاع الزراعي وتطويره.

القروض الفلاحية المدعمة من طرف الدولة والتي تمنحها للفلاحين من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في قرضين هما قرض الرفيق وقرض التحدي.

1- **قرض الرفيق:** بدأ العمل به سنة 2008، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتبلغ مدة القرض سنة واحدة، في حين الفوائد 0%، ويستفيد من هذا القرض المستثمرون الفلاحيون حسب قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون ومربون، بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة (مع تمديد 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة. وتتمثل مجالات هذا القرض في<sup>33</sup>:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة...)
- اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)؛
- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية، وإعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.

2- **قرض التحدي:** هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأمالك الخاصة أو الأملاك الخاصة

للدولة. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 01% من الفوائد، وإذا كان السداد في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض. وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار "التحدي" في إطار<sup>34</sup>:

- أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...)
- عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...)
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)
- إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، إنجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...)
- الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...)
- الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).

## خاتمة:

قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على مدار فترة طويلة من الزمن باتخاذ إجراءات وتدابير تهدف إلى النهوض وتطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية في المناطق الريفية، لذلك فقد سعت جاهدة على توفير التمويل اللازم لذلك، فإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج. غير أنه تم في سنة 2013 دعم مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغته الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> بوزيان فتيحة، واقع وأفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص125.
- <sup>2</sup> حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص176.
- <sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.
- <sup>4</sup> Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P48.
- <sup>5</sup> محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص139.
- <sup>6</sup> Ministère des finances, Op.Cit, P48.
- <sup>7</sup> عجة جيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى حوصصة الملك العام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 292-293.
- <sup>8</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.
- <sup>9</sup> محمد غردي، مرجع سابق، ص: 149-150.
- <sup>10</sup> Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.
- <sup>11</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002/02/28.
- <sup>12</sup> محمد غردي، مرجع سابق، ص151.
- <sup>13</sup> وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2027 مؤرخ في 17 ديسمبر 2008، يحدد الكيفيات والتقنيات الإدارية المالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
- <sup>14</sup> Cour des comptes, Op.cit, p51.
- <sup>15</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 86 الصادرة بتاريخ 2002/12/25.
- <sup>16</sup> محمد غردي، مرجع سابق، ص ص152-153.
- <sup>17</sup> بوزيان فتيحة، مرجع سابق، ص113.
- <sup>18</sup> المرجع نفسه، ص165.
- <sup>19</sup> Cour des comptes, Op.cit, p51.
- <sup>20</sup> المرجع نفسه، ص154.
- <sup>21</sup> المرجع نفسه، ص155.
- <sup>22</sup> Ministère des finances, Op.cit, P48.
- <sup>23</sup> Cour des comptes, Op.cit 2013, p51.
- <sup>24</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52 الصادرة بتاريخ 2005/07/26.
- <sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص ص25-26.
- <sup>26</sup> Cour des comptes, Op.cit, p51.
- <sup>27</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص28.
- <sup>28</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42 الصادرة بتاريخ 2008/07/27.
- <sup>29</sup> Cour des comptes, Op.cit, p51.
- <sup>30</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.
- <sup>31</sup> المرجع نفسه.
- <sup>32</sup> المرجع نفسه.
- <sup>33</sup> بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص109.
- <sup>34</sup> وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قرض التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.
- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2001-2012